الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

وزارة المالية

تعميم قانون المالية للسنة المالية 2022 وافاق ميزانية 2023

مارس 2022

المحتويات

أولا.ملاحظات مستخلصة من تنفيذ الميزانيات و التعميمات السابقة.

تخطيط الأنشطة 5
وضع علامات تصنيف النفقات 6
فتح الاعتمادات 7
رقابة المستفيدين والتحكم في الجباية 8
الاعتمادات المجمعة: 8
التسيير الالكتروني للوثائق و إزالة الطابع المادي عنها: 8
لامركزية إصدار النفقات 9
الالتزامات ما قبل 2022 9

ثانيا - الإجراءات الجديدة لتنفيذ الميزانية

تصنيف التنفيذ المحاسبي 11
محاسبة أملاك الدولة 11
نظام الأرقم للمحاسبة العمومية 12
لا مركزة الدفع 12
نقل نفقات المؤسسات العمومية إلى قطاعاتها الوصية 13
التقارير الدورية المرحلية للقطاعات المحاسبية وللمراقبين الماليين 13
متابعة الأداء 13
توحيد معايير الأنشطة 14
تسيير الصفقات والالتزامات متعددة السنوات 15
انتظام وتيرة تنفيذ الميزانية 16
آليات الإثبات والتحقق من وجود النفقات 16
التوزيع الجغرافي للنفقات 16
تقريب وكالات الدفع من امري الصرف 17
مرجعية قائمة أسعار السلع والخدمات 17
الاوراق التبريرية وتحضير حساب التسيير 18
تحضير ميزانية 2023 19
تسيير الضمانات 20
متابعة تنفيذ الميزانية عن طريق power bi 21
عصرنة الأنظمة المعلوماتية وضمان التنسيق بينها 22
تسيير كتلة الرواتب 22

وزارة المالية
Ministère des Finances

RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
Honneur - Fraternité Justice

Nouakchott le: 1 MARS 2022 انواكشوط في:

Numéro: الرقم:

Le Ministre الوزير

تعميم رقم 0003-2022/و م

إلى

السيدات والسادة الوزراء
السيد المندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تآزر)
السيدة مفوضة الأمن الغذائي
السيد مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

الموضوع: تنفيذ ميزانية 2022 وافاق ميزانية 2023.

يحدد هذا التعميم القواعد والإجراءات الأساسية لتنفيذ ميزانية الدولة لعام 2022 ضمن إصلاح المالية العامة الذي دخل في مرحلة متقدمة وحاسمة. وسيمكن امتثال هذه الإجراءات وتطبيق تلك القواعد من تحقيق المزيد من الشفافية والفعالية في التسيير وكذا الدفع بوتيرة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الواردة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

ومن بين هذه الإجراءات:

- نظام رشاد وتعميمه على كافة مرافق الدولة؛
- انطلاق تشغيل النظام المحاسبي الجديد "الأرقم"؛
- تعيين مسددين على مستوى كل وزارة؛
- ضبط كتلة الرواتب وتحيين المعلومات الإدارية والجغرافية لكل موظف من أجل إشراك كل المتدخلين في مراحل التسديد (أمناء عامون، ولاة ، حكام، مسددين) ، إضافة إلى تعميم الدفع الشهري لرواتب الدبلوماسيين والمتعاقدين وكذا منح طلابنا في الخارج ؛
- العمل بالدليل المعتمد لمختلف الأنظمة المعلوماتية المعدة في إطار هذه الإصلاحات؛
- اعتماد الأنشطة كقاعدة لمنح اعتمادات الميزانية وربطها بعلامات تتعلق بصنف ووظيفة النفقة تمكن من متابعة وتقييم البرامج الحكومية ذات الأولوية، وكذلك معايرتها؛
- اكمال تحويل الصلاحيات المتعلقة بتنفيذ النفقات العمومية إلى القطاعات الوزارية (حسابات التحويل الخاصة، فتح الاعتمادات، صناديق السلف، تسديد جميع النفقات المتعلقة بالقطاع عبر حساب الخزينة الفرعي المخصص له، إلخ.....) ؛
- اكتمال الأنظمة المعلوماتية التي تمكن من تحميل وأرشفة مجمل المعطيات والوثائق الثبوتية لصرف النفقات العمومية؛
- اعداد سجل محاسبة أملاك الدولة؛
- الربط بين نظامي رشاد وجباية مما مكن من ضبط الرقم الضريبي للموردين على رشاد وايصال الاقتطاع الضريبي ورقم الأعمال الى الإدارة العامة للضرائب؛
- تسخير آلية الدفع الإلكتروني لتسديد بعض الرسوم الضريبية ؛
- رقمنة أوصال الدفع وإزالة الطابع المادي عن الوثائق المرحلية للإنفاق (وثائق التعهد والأمر بالصرف والتسديد والإبلاغ)؛

- ادخال التصنيف المحاسبي للنفقة عند مباشرة دفعها من طرف المسدد لتسهيل مسك المحاسبة العمومية وقوانين التسوية؛
- ادخال الخدمات المالية الإلكترونية في النظام المعلوماتي رشاد وذلك بإرسال بعض المعلومات المهمة للمعنيين تساعدهم على اكمال وتتبع ملفاتهم؛
- تسيير الصفقات والالتزامات المتعددة السنوات؛
- انشاء آلية للتثبت والتحقق من الإنجاز الفعلي للنفقة، وذلك باستحداث ضرورة المعاينة من طرف المراقب المالي والمسدد للعمل المنجز قبل صرف النفقة؛
- تسيير الضمانات، بطريقة تضمن تقديمها في الآجال المحددة عند الاقتضاء؛
- مرجعية قائمة أسعار السلع والخدمات من أجل مسك المحاسبة المادية ؛
- تحضير حساب التسيير الذي يخضع لتدقيق محكمة الحسابات التي تقوم جودته وتحدد المسؤوليات الشخصية والمالية للمسيرين.

إن الاستغلال المندمج والمنسق لهذه الإصلاحات يتوقف على مراعاة القطاعات الوزارية لما يلي:

1. تعبئة جميع استمارات وخانات هذه الأنظمة والتأكد من إدخال جميع البيانات والوثائق وعدم تخطي أي خطوة باعتبار أنها حتى وإن لم تكن شرطا في تنفيذ النفقة فإنها تعتبر ضرورية للتحليل والمتابعة والتقييم؛
2. إعداد مخطط التعهد السنوي مع مراعاة معايير تتعلق بطبيعة النفقة والزمن المناسب لتسديدها، وذلك لضبط جدول لتعبئة السيولة يراعي متطلبات انجاز البرامج التنموية من جهة ووتيرة تحصيل موارد الميزانية من جهة أخرى؛
3. تهيئة الظروف المواتية لممثلي وزارة المالية من مراقبين ماليين ومسددين مع مراعاة القرب من الامرين بالصرف.

أولا :ملاحظات مستخلصة من تنفيذ الميزانيات و التعميمات السابقة.

ميز تنفيذ ميزانية الدولة في الأعوام السابقة بعدم الانتظام في صرف النفقات وتركيز الإنفاق على مستوى الفصل الأخير كل سنة، وترتبط هذه الوضعية، من بين أمور أخرى، بضعف التخطيط السنوي للإنفاق وعدم استيعاب الإصلاحات المتعلقة بلامركزية الأمر بالصرف على مستوى مصدري النفقات. ولقد أسفر تحليل تنفيذ هذه الميزانيات -بالمقارنة مع توجيهات التعميمات المنفذة لها- عن اختلالات تتكرر كل سنة، من بينها :

- تسديد متأخرات الأعوام السابقة على ميزانيات أنشطة في الأعوام اللاحقة؛
- عقد التزامات قانونية لم تخصص لها اعتمادات في الميزانية؛
- تنفيذ نفقات متعلقة بنشاط معين على اعتمادات مرصودة لأنشطة أخرى؛
- تعدد طلبات تحويل الاعتمادات خلال السنة؛
- إهمال إدخال الوثائق التبريرية أو إدخالها غير مكتملة؛
- غياب برمجة النفقات ذات الطابع المتعدد السنوات وعدم تقديمها إبان تحكيم مشروع ميزانية العام اللاحق؛
- اقتطاعات ضريبية غير منفذة وإهمال رقم التعريف الضريبي.

وعلى سبيل المثال يظهر المخطط التالي حجم المتأخرات التي تم صرفها سنة 2021 الناتجة عن هذه الاختلالات وتوزيعها حسب القطاعات :

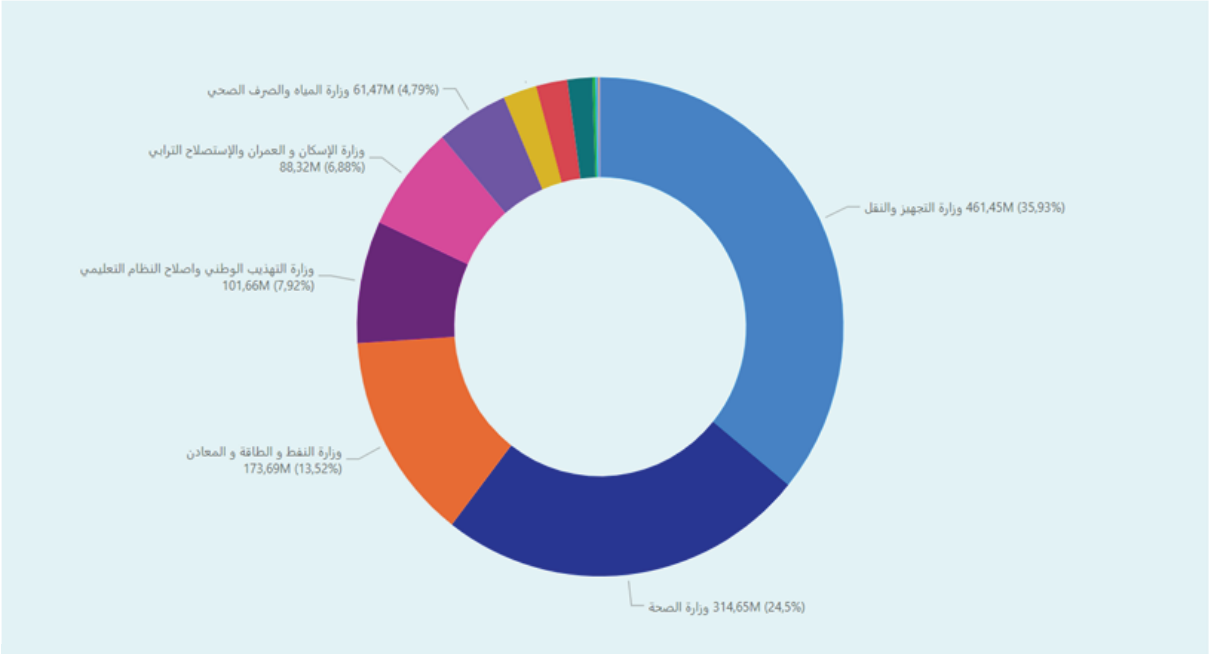

وقد أضيفت خلال العامين السابقين إصلاحات مختلفة تتعلق بتنفيذ الميزانية والاستفادة من التطور الحاصل في نظم المعلومات من بينها:

تخطيط الأنشطة

أضيفت وظيفة تخطيط الأنشطة الى نظام رشاد العام الماضي إلا أن استغلالها ظل محدودا، كما أن صرف النفقات لم يراع ذلك التخطيط. ويبين الشكل التالي الفوارق الناجمة عن هذه الوضعية:

ولتعزيز برمجة الأنشطة تم تطوير نظام رشاد هذا العام بإدخال إجراءات لضمان جودة هذه البرمجة، وتوحيد معايير الأنشطة كما سيفصل في الجزء الثاني من هذا التعميم.

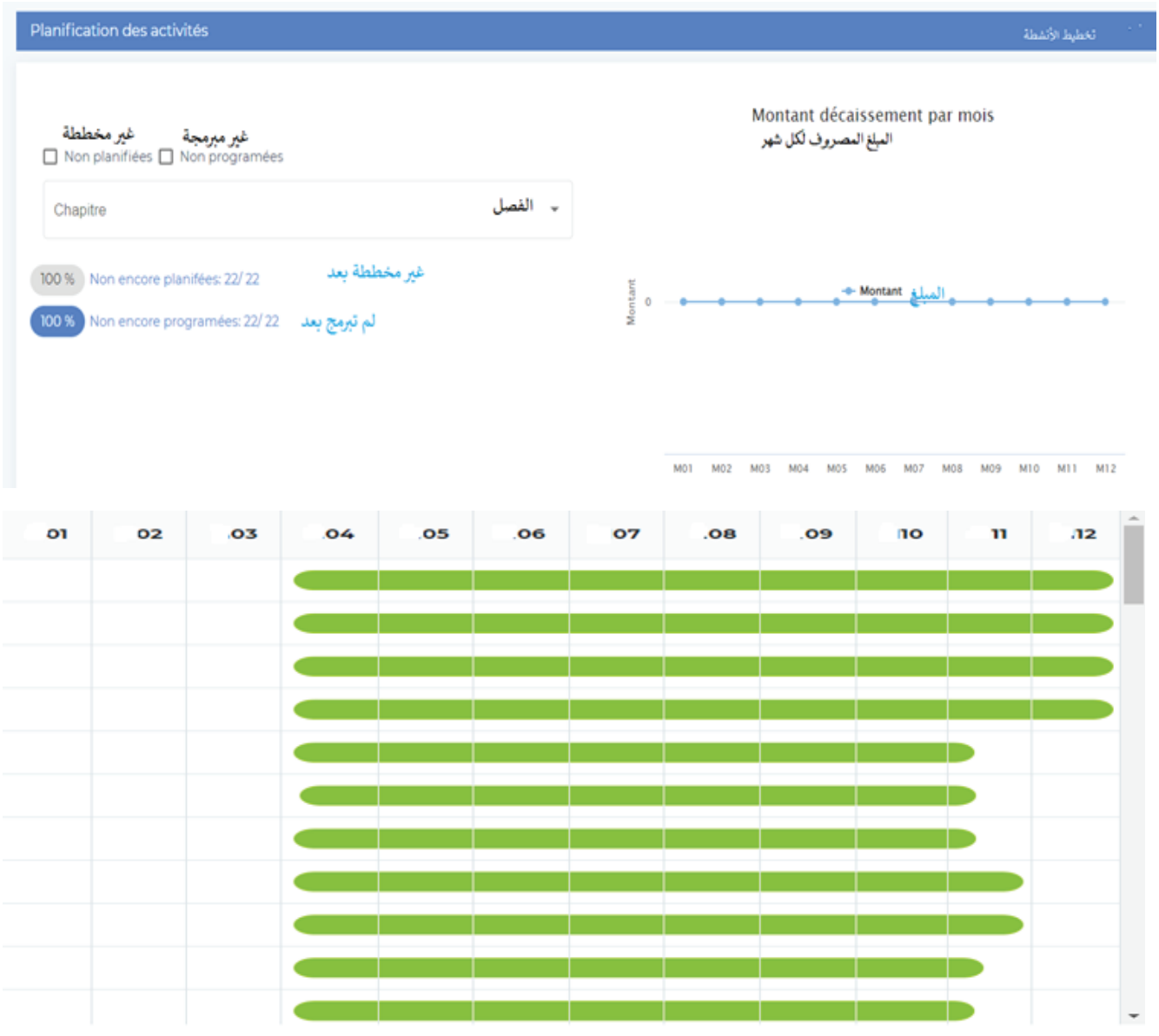

وضع علامات تصنيف النفقات

إن تحليل بيانات تنفيذ الميزانيات السابقة يظهر فوارق بين ما تمت المصادقة عليه في إطار قانون المالية وما تم تنفيذه على أرض الواقع ويرجع ذلك غالبا إلى ظهور تغييرات وحاجات جديدة خلال السنة، وهو ما يقوض معايير الدقة والمصداقية في برمجة السياسات العمومية.

وبمجرد التصويت على قانون المالية، يظهر عديد الطلبات لتخصيص اعتمادات جديدة لم تكن مبرمجة في ميزانية السنة، وتستمر هذه الطلبات طوال العام، مما يشير إلى وجود تباين بين التنفيذ والتوقع المقدم أثناء التحكيم.

ويعود هذا الخلل إلى عدم ربط النفقات المبرمجة مع السياسات العمومية من خلال آلية التصنيف التي تمكن من وضع علامات تصنيفية للنفقات. وهي آلية تم تطويرها في رشاد 2021 تساعد القطاعات الوزارية على التأكد من شمولية برمجة الميزانية وتناغمها مع السياسات الحكومية العامة إضافة إلى تقليل احتمالات إهمال بعض النشاطات ذات الاهمية في أولويات القطاع.

وكما يوضح الجزء الثاني من هذا التعميم فستخضع طلبات زيادة الميزانية سنة 2022 للإجراءات المعمول بها عبر برمجتها في قانون المالية المعدل، كما سيتم تعزيز العلامات المصنّفة للأنشطة التي تم تقديمها في العام الماضي دون أن يعمل بها كما ينبغي.

و للحصول على رؤية تحليلية أفضل للميزانية وأولوياتها، على جميع المستويات، تم استكمال تنقيح وتوحيد معايير النشاط لعام 2022 من خلال وضع علامة أولية حسب الموضوع أو الهدف الاستراتيجي لكل نشاط على مستوى المديرية العامة للميزانية. وسيتم دعم الإدارات على مراجعة هذه العلامة وتنقيحها والاستمرار في الاحتفاظ بها للحصول على ميزانية أكثر وضوحا وأسهل تنفيذا. يضاف هذا الإجراء الجديد إلى حزمة الاجراءات السابقة والهادفة إلى التحضير لإعداد ميزانيات البرامج، مع إمكانية وجود رؤية شاملة للاعتمادات المخصصة والمنفذة من خلال الأهداف.

فتح الاعتمادات

لقد قامت وزارة المالية في الفصل الأخير من السنة الماضية بنقل صلاحيات فتح الاعتمادات المالية إلى القطاعات الوزارية، فيما يخص ميزانية الاستثمار وحسابات التحويل الخاصة والأنشطة المتعلقة ببرنامج "أولوياتي الموسع" لفخامة رئيس الجمهورية وتعزيزا لهذا الإجراء سيتواصل العمل به خلال هذا العام وذلك بغرض دعم قدرات الوزرات على تنفيذ ميزانياتهم

والوصول إلى الاهداف المرجوة في إطار خطط العمل.
وفي هذا الاطار ستتم مواصلة العمل بتحديد فتح الاعتمادات بحد أقصاه 20% لكل فصل بالنسبة لميزانية الاستثمار على أن يقدم مصدر النفقة تبريرا على النظام ليتسنى للآمر بالصرف المصادقة عليه. وهنا يتعين على القطاعات الوزارية تبرير فتح الاعتمادات من خلال النظام المعلوماتي. وستضاف آلية جديدة تسمح للآمرين بالصرف بإجراء تحويلات بين الاعتمادات المفتوحة داخل كل نشاط مع احترام السقف العام المفتوح له والذي تم تبريره على النظام.

إعادة تحويل الاعتمادات بين الأنشطة

لقد تم خلال العام الماضي ادخال مقاربة برمجة الاعتمادات على أساس الأنشطة، ولقد صاحب ذلك بعض الإجراءات المتعلقة بحظر تحويل الاعتمادات من نشاط إلى آخر بغية تجنب تغيير ما تمت المصادقة عليه.
وبعد استخلاص العبر من تنفيذ ميزانية العام الماضي فقد تقرر ادخال امكانية التحويل بين الأنشطة مع مراعاة ان يكون ذلك ضروريا لبلوغ الأهداف المرسومة شرط أن يكون داخل ميزانية الاستثمار أو المنح والتحويلات في ميزانية التشغيل.

رقابة المستفيدين والتحكم في الجباية

لقد تم خلال السنة المالية المنصرمة إنشاء قائمة بأرقام الهوية الضريبية ومزامنتها مع القائمة الموجودة على مستوى الإدارة العامة للضرائب، إلا أن تحليل أرقام الهوية الضريبية الموجودة في النظام أظهر استخدامات لا تتلاءم مع الإجراءات التي تم إدخالها خاصة فيما يتعلق بالصفقات. فالخانات المتعلقة بالمستفيدين، يتم ملؤها بصفة غير صحيحة دون إلزامية تسجيل رقم الهوية الضريبية. وهو ما يعتبر تحايلا على الإجراءات المعمول بها كما يضعف الأداء الجبائي ونوعية ملفات النفقات.
إن الإصلاحات التي تم إدخالها خاصة تلك المتعلقة بمتابعة الالتزامات القانونية للدولة تتطلب متابعة نوعية تستوجب هي الأخرى التحديد المنتظم للهوية الضريبية للمؤسسة.

الاعتمادات المجمعة:

لوحظ وجود اعتمادات مجمعة داخل ميزانيات بعض القطاعات الوزارية على نسق النفقات المشتركة ، لذا فإنه من الضروري أن تقوم القطاعات بتوضيح توزيع هذه الأغلفة والمهام المستهدفة بها.

إن إصلاح النفقات المشتركة الذي باشرته وزارة المالية سنة 2020 يجب تعزيزه وذلك بانتباه القطاعات الوزارية إلى أنه لم يعد هناك مصاريف تأخذ من بند النفقات المشتركة وعليه يجب تحسين جودة برمجة الميزانية عند تصور القطاعات الوزارية للنشاطات وذلك تجنبا للجوء إلى طلب اعتمادات إضافية. وتتأكد أهمية ذلك بالنظر لمؤشرات متابعة التنفيذ داخل نظام الرشاد والنظام المحاسبي وكذلك داخل نظام تسيير النفقات اللامركزية للدولة.

التسيير الالكتروني للوثائق و إزالة الطابع المادي عنها:

إن التسيير الالكتروني للوثائق الذي تم إدخاله في السنة الماضية على نظام رشاد أظهر نواقص في التطبيق خلال تسيير2021. فنادرا ما ترفق الوثائق التبريرية بالملف الالكتروني للنفقات داخل النظام. وإذا كانت مرفقة فغالبا ما تكون الوثائق المصورة غير ملائمة بل وفارغة أحيانا.

لقد أصبح إدماج كافة الوثائق التبريرية إلزاميا فالمراقبون الماليون والمسددون مطالبون بإلغاء الملفات الناقصة إلكترونيا.

إن تسيير الوثائق التبريرية للصفقة داخل نظام الرشاد سيمكن سنة 2022 من استخراج حسابات تسيير انطلاقا من نظام تنفيذ الميزانية، الشيء الذي يتطلب مسحا ضوئيا لكافة الوثائق التبريرية ودمجها بصفة فعلية في النظام من أجل ضمان تناسق حسابات التسيير القطاعية.

إن لامادية الوثائق والتوقيع الالكتروني والتصديقات على النظام من طرف مختلف المتدخلين سيمكن من تبسيط سلسلة التصديق وتحسين درجة فعاليتها ،حتى نقضي على الممارسة المتمثلة في سحب الوثائق من اجل توقيعها وإعادة دمجها في النظام.

سيتحقق النظام بصفة مزدوجة من هوية مستخدمي الحسابات وذلك من خلال رمز سري يتم إيصاله عن طريق البريد الالكتروني للمستخدم تأمينا لسلاسل التصديق ودعما لمنطق اللامادية الذي يجري العمل عليه، وسيمكن هذا الإجراء من تأمين أفضل للنظام ولأدوار ومسؤوليات كل الفاعلين.

إلّا أن هذا التثبت المزدوج سيفقد معناه تماما إذا ما تواصلت الممارسات القاضية بتبادل الرموز السرية.

لامركزية إصدار النفقات

إن الإصلاح الذي تم إدخاله في السنة الماضية بهدف الحد من المركزية المفرطة لفائدة

المصالح ذات الحق في الإصدار تم تنفيذه بصفة جزئية حيث أن مسؤولي إصدار النفقات (المدراء) يواصلون تفويض هذه الصلاحيات للإدارات المالية المركزية.
إن إدخال مصالح مكلفة بالإصدار سنة 2021 بهدف لا مركزة التسيير لم يصل إلى الهدف المتوخى منه كما انه لن يثمر طالما أن المسئولين يتنازلون عن صلاحياتهم فيما يتعلق بإصدار النفقات.
تأتي الإجراءات الجديدة لسنة 2022 لسد هذه الثغرات وذلك بإدخال نموذج مدمج في النظام لتسيير التفويضات الإدارية.
فالغياب والعطل والتفويضات والنيابة يجب أن يتم تسييرها من الآن فصاعدا على النظام لضمان إمكانية متابعة الملفات التي تتم معالجتها عبر النظام المعلوماتي. وهنا يجدر التنبيه إلى أن تبادل الرمز السري لا يمكن أن يمثل بأي حال من الأحوال إعفاء الفاعل من المسؤولية.
إن اللامادية المدمجة في النظام تعتمد على حسابات ولوج مختلف المتدخلين مع تسيير صفاتهم في النظام» ابروفايل « ونماذج التوقيعات المدمجة فيه.

الالتزامات ما قبل 2022

بناء على بيانات تنفيذ ميزانيات السنة المنصرمة وتلك السابقة فقد لوحظ الحجم المعتبر لتسديد نفقات مرتبطة بالتزامات سابقة خلال السنة الجارية، مما ينم عن نواقص كبيرة على مستوى سلسلة التخطيط ويؤثر بصفة بالغة على قدرة تحمل الميزانية في تنفيذ النشاطات المبرمجة كما أنه يحد من موثوقيتها.
إن ممارسات التسيير المتمثلة في إهمال الالتزامات القانونية الجارية للدولة لخلق فضاء ميزانية مصطنع للتكفل بمشاريع جديدة تؤثر سلبا على عمليات التحكيم وتوقعات الميزانية وتقوض صدقيتها وهو ما يتنافى كليا مع روح ومضمون الاصلاحات المالية الجارية.
إن إهمال جزء كبير من الالتزامات الجارية يغير طبيعة الميزانية التي كانت موضع تصويت ويتم ذلك عبر إجراءات استثنائية والتقدم بطلبات لموارد إضافية خلال السنة إلا أن ذلك لم يعد ممكنا مع الإصلاحات الجديدة المطبقة والقضاء على النفقات المشتركة.
يجب أن يجري تحكيم الميزانية بصفة شفافة وحول مشاريع جديدة لا حول التزامات سابقة، فتلك الممارسات تفتح الباب لخلق ميزانيات موازية تتشكل خلال السنة وتؤثر على وتيرة تنفيذ النفقات التي تم التصويت عليها خلال السنة وتؤدي إلى استهلاك الأرصدة من اجل تسديد المتأخرات، كما أنها تبطئ من جهة أخرى وتيرة تنفيذ الميزانية بسبب اللجوء للإجراءات الاستثنائية التي تؤثر سلبا على انسيابية النفقات وكذا الوصول إلى الاهداف.
لذا من الملح إذا فصل تسيير المتأخرات عن تنفيذ ميزانية السنة الجارية.

إن تسديد المتأخرات غير المبرمجة يفقد مسلسل الميزانية كافة معانيه، كما أنه يمتص جهود توفير الميزانية ويربك سياسة السنة الجارية.
وعليه فان كافة النفقات التي ترجع وثائق إثباتها إلى ما قبل السنة الجارية يجب أن تتبع مسار تصديق مستقل عن المسار العادي للنفقات، ولهذا الغرض يستحدث نظام رشاد في سنة 2022 نموذجا لتسيير الالتزامات السابقة للسنة الجارية، بحيث يجب أن تتبع هذه النفقات لمسار تصديق مسبق يمر عبر الإدارة العامة للميزانية والمفتشية العامة للمالية قبل تسديدها. يكلف المراقبون الماليون والمسددون بإلغاء النفقات المتعلقة بالالتزامات السابقة على السنة المالية الجارية والتي لا تتماشى مع الإجراء الجديد المعتمد في مسار قبول وتصديق المتأخرات.

ملاحظات متعلقة بالتسيير

من أجل التسيير المحكم للنفقات العمومية على جميع المتدخلين في سلسلة تنفيذ النفقات العمومية تفادي الخروقات المضطردة مثل :

- غياب التفويضات اللازمة لبعض آمري الصرف؛
- تنفيذ النفقات المتعلقة بتحفيزات الموظفين وتجهيز المكاتب من نفقات التسيير على بنود نفقات الاستثمار؛
- اقتطاعات ضريبية غير منفذة؛
- حوالات غير مرفقة بعقد أو بفاتورة؛
- غياب بعض الوثائق التبريرية للنفقات؛
- غياب محاضر الاستلام وان وجدت تكون غير موقعة؛
- عدم اكتمال اجراءات منح الصفقات وتسجيلها؛
- توقيع محاضر استلام صفقات من قبل أشخاص غير مخولين؛
- تنفيذ بعض النفقات على بنود لا تتلاءم مع طبيعتها؛
- تجاوز الرقم الضريبي، وهو ما تترتب عليه إجراءات جديدة(انظر الفقرة 4 من الفصل أ)؛
- عدم تسجيل تفاصيل الفواتير على النظام، (انظر الفقرة 15 من الفصل أ)؛

وعليه يجب الانتباه الى هذه النواقص التي تخالف النظم والقوانين المعمول بها.

إن الهدف الأساسي لإعداد الميزانية، من خلال مراحلها المختلفة، هو ترجمة لأولويات العمل الحكومي، وهكذا فإن المصادقة على قانون الموازنة والتصويت عليه وإصداره يؤكد صحة هذه الأولويات. لذلك لا يجب تعديله إلا في حالة الطوارئ أو ظروف غير متوقعة. وفي حالة أن تقرر ذلك تنص القوانين على أسلوب وطريقة التعديل من خلال قانون مالية معدل يأخذ بالحسبان مستجدات البرمجة ويحافظ على الاهداف الاستراتيجية الاصلية، وهكذا فقد تم استحداث العديد من الإصلاحات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان التنفيذ الجيد للميزانيات والوصول الى الاهداف المرسومة في اطار السياسة العامة للحكومة منها على سبيل المثال لا الحصر:

■ تصنيف التنفيذ المحاسبي

يدخل تنفيذ ميزانية 2022 تصنيفا محاسبيا ذا طابع تنفيذي ينسجم مع المخطط المحاسبي للدولة ويتم تطبيقه في مرحلة تسديد النفقات.

في خطوة أولى وفي إطار تنفيذ ميزانية 2022 سيواصل الآمرون بالصرف تسجيل الالتزامات بالمصاريف وفق الترميز الميزانوي والإداري المعمول به، لتقوم المصالح المحاسبية القطاعية لاحقا بالتسجيل المحاسبي عن طريق تسجيل مدعوم من طرف النظام المعتمد على الخصم الميزانوي المختار.

سيمكن إدراج الملفات الالكترونية في مسلسل تنفيذ الميزانية وكذلك الآلية الجديدة للتكفل المحاسبي من ربط أفضل ما بين الترميز الميزانوي والمحاسبي مما يضمن التناسق ما بين مختلف بيانات تنفيذ ميزانية الدولة.

يساهم التسجيل المحاسبي الآني دون اللجوء إلى جدول التماثل لما بعد تنفيذ الميزانية في تحسين نوعية المحاسبة ومرافقتها آنيا لعمليات الميزانية في الوقت المناسب، كما سيمكن من دعم أهداف تحديد المسؤوليات وتخصيص أفضل على مستوى المصالح المحاسبية الوزارية.

يشكل بدء تطبيق التصنيف التنفيذي خطوة إضافية على طريق منطق اعتماد الأنشطة مع تطبيق مبدا لامادية ومنح الاعتمادات على أساس البرامج والأجزاء الميزانوية، الشيء الذي سيمكن تدريجيا من القضاء على نواقص الترميز الاقتصادي من مدونة الميزانية.

محاسبة أملاك الدولة

منذ عدة سنوات تم تنفيذ عدة أنشطة من أجل إثراء المعلومات المالية وإعطاء صورة مفصلة وذات مصداقية عن أملاك الدولة، وقد قامت مصالح وزارة المالية سنة 2021 بجرد وضعية الأصول المستخدمة في المحاسبة العامة كوثائق تبريرية لكافة عمليات اقتناء الأصول المادية وغير المادية. وتفصل هذه الوثيقة وتثمن وفقا للقيمة التاريخية منذ 2009 ولغاية 2020 جميع الأصول الثابتة التي تم اقتناؤها من طرف الدولة .

وتقدم هذه الوثيقة توصيفا إجماليا للأملاك المنقولة والثابتة التي قامت الدولة باقتنائها خلال تلك الفترة، وسيستخدم في تبرير الأصول كحصيلة أولى، في مخطط الفتح المقرر إنجازه سنة 2023.

يعتبر إعداد هذه الوثيقة نقلة نوعية في مسك المحاسبة المادية كما تمثل أساسا لعمليات إحصاء وجرد الأملاك الجارية والتي يؤمل أن تنتهي مع سنة 2022 بغية تقديمها للبرلمان كملحق لقانون المالية 2023.

إن العمل على إضفاء الثقة على المحاسبة والجرد المادي وتثمين أملاك الدولة على مستوى القطاعات الوزارية سيتواصل هذه السنة، وسيمكن نظام الرشاد من إدخال شكلية للأصول يتم ملؤها بالنسبة للعمليات التي تتضمن اقتناءات وذلك لغرض التحكم في التدفقات الجديدة والعمل على أن تكون المقتنيات سنة 2022 بمثابة مخزون تتم معالجته ودمجه في قائمة الأملاك.

نظام الأرقم للمحاسبة العمومية

مثل سنة 2022 بداية تطبيق النظام المعلوماتي المحاسبي الجديد "الأرقم" وولوج كافة المتدخلين إليه عبر الانترنت، وسيتم بصفة تدريجية ربط المحاسبين في الخارج والداخل بهذا النظام مما سيمكن من تسهيل إجراءات متابعة النفقات وتقليص أجال الدفع ووضع المخطط المحاسبي للدولة وإرساء المحاسبة وفق مبدا إثبات الحقوق والالتزامات.

لا مركزة الدفع

بعد إنشاء القطاعات المحاسبية الوزارية -سنة -2021 وفتح حساب معاملات فرعي من الحساب الموحد للخزينة بالبنك المركزي لكل قطاع، فان تنفيذ الميزانية لسنة 2022 سيشهد تدعيم إرساء عملية لامركزية تسيير الدفع.

إن قوائم الدفع التي ينتجها نظام تسيير الدفع للراتب سيحال إصدارها إلى القطاعات

الوزارية قبل موافاة الخزينة بها، وبعد عمليات التدقيق والرقابة الضروريين سيقوم كل قطاع محاسبي بدفع رواتب القطاع الوزاري التابع له من خلال إعداد أمر بالتحويل على حساب العمليات الخاص به.

وقد مكن هذا الإجراء من مواصلة إصلاح وضعية الرواتب حسب القطاعات والحصول على تنفيذ دقيق وشامل للميزانية يعكس مجمل النفقات على مستوى كل القطاعات ويحوي النفقات المتعلقة بالأشخاص.

تدخل هذه الخطوة في إطار لامركزة النفقات كما أنها تخدم لامادية وسائل الدفع بالنسبة للرواتب حيث يتم تسديدها من خلال أمر بالتحويل وإرساله للبنك المركزي بدلا من إصدار شك.

إن تنفيذ وتسديد الرواتب يبقى بالطبع خاضعا للنظم والإجراءات المعمول بها وللجدولة المعدة لتنفيذ رواتب الموظفين والوكلاء العقدويين للدولة وكذا عمال المؤسسات العمومية والبعثات الدبلوماسية الخاضعة للمقرر 987.و.م بتاريخ 16 أغشت 2021 المحدد للآجال القصوى لإصدار قوائم كشوف تسديد الرواتب، سيضاف الى هذه الاجراءات عملية الدفع الشهري لمنح الطلاب والمتدربين في الخارج ابتداء من سنة 2022.

نقل نفقات المؤسسات العمومية إلى قطاعاتها الوصية

إن النفقات المتعلقة بالمؤسسات العمومية والمشاريع بما فيها نفقات الرواتب التي كانت تابعة لوكالة الدفع المركزية على مستوى الخزينة » الوكالة 3 « أصبحت من الآن فصاعدا تابعة لوكلاء الدفع على مستوى الوزارات الوصية.

وبما أن هذه الهيئات تتمتع بالاستقلالية المالية فان دور القطاع المحاسبي الوزاري يقتصر هنا على تسديد وتسيير سيولة الدولة وذلك بالتأكد حصرا من وجود إذن بتمرير النفقة.

التقارير الدورية المرحلية للقطاعات المحاسبية وللمراقبين الماليين

سيقوم المراقبون الماليون ومحاسبو القطاعات بإعداد تقارير فصلية تحليلية حول تنفيذ ميزانية قطاعاتهم. ويجب أن تقدم هذه التقارير وضعية إجمالية عن تنفيذ ميزانية القطاع وعن مدى تحقيق توقعات قانون المالية ووتيرة تنفيذ النفقات وكذا وضعية صفقات القطاع والنفقات موضع التزامات قانونية سابقة للسنة المالية الجارية، وعلى المسددين أيضا إعداد وضعية بمتابعة التنفيذ المحاسبي بما فيها وضعية الملفات المرفوضة والاقتطاعات من المصدر ومقاربة حساباتها المصرفية.

يكلف المدير العام للميزانية والمدير العام للخزينة والمحاسبة العمومية، كل فيما يعنيه بإنتاج

وضعية إجمالية تلخص كافة تقارير المراقبين الماليين والمسددين على مستوى الوزارات.

متابعة الأداء

يستحدث نظام رشاد آلية لمتابعة أداء كافة الفاعلين، وستمكن هذه الآلية من الحصول على وضعية مؤشرات الأداء الأساسية لكل فاعل على حدة وفق معايير محددة سلفا متعلقة على سبيل المثال بمتوسط فترة معالجة الملفات وجودة وشمولية التسيير الالكتروني للملفات وبالملفات المرفوضة او الملغاة.

ستمكن هذه الآلية من متابعة شبكة القطاعات المحاسبية الوزارية والمراقبين الماليين لوزارة المالية وكذلك كافة الفاعلين الذين قد يؤثر أداؤهم على تنفيذ الميزانية. ومن شأن ذلك أن يساهم في تحديد الحاجيات في مجال التكوين أو الدعم للتغلب على النواقص والعراقيل.

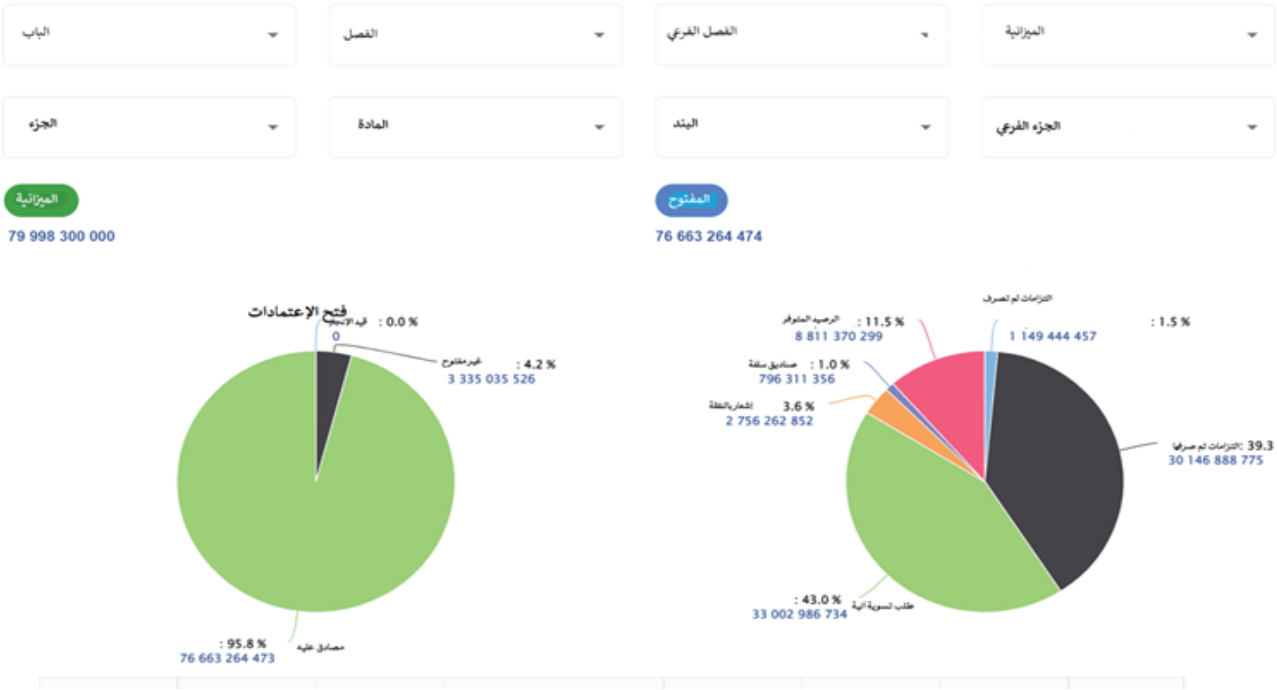

توحيد معايير الأنشطة

يعتبر توزيع اعتمادات الميزانية عن طريق الأنشطة إحدى الخطوات الأولى نحو اعتماد الميزانيات المرتكزة على أساس البرامج، ولهذا فلا بد من توحيد معايير الأنشطة حيث يتصف كل نشاط بما يلي:

* االفردية: يعتبر النشاط وحدة مستقلة قائمة بذاتها طيلة دورة حياتها فلا تتكرر في نفس القطاع.

- الاتساق: عدم الخلط بين الاعتماد المرصود للنشاط والطبيعة المحاسبية للنفقة.
- التناسق: يجب أن تكون الأنشطة قابلة للجمع في إطار برامج تتماشى مع مهام الإدارة.
- خصائص الوحدة: يجب على القطاعات تجنب التجميع المفرط للأنشطة مما يؤثر على الجانب الوحدوي للنشاط ويهمل رصد وتقييم وتحليل مؤشرات الإنفاق العام.

تتطلب صيانة الإطار المرجعي للأنشطة ضمان مشاركة الجميع بصفة مستمرة وفعالة بغية وضع أسس وقواعد الانتقال إلى ميزانية قائمة على برامج متماسكة ومتناغمة ابتداء من سنة 2023.

ومن هنا وتدعيما لبرمجة الأنشطة الذي تم إدخاله سنة 2021، سيتم وضع تدابير جديدة للرقابة على جودة هذه البرمجة خلال سنة2022 ،وفي هذه الحالة يجب:

- تطبيق حد أعلى قدره 20% لفتح اعتمادات الميزانية المخصصة للأنشطة باستثناء الأنشطة ذات الطبيعة الموسمية (الحج، رمضان، عيد الاستقلال، الامتحانات، إلخ). ولذا يمكن تمديد مستوى فتح اعتمادات الميزانية المخصصة لهذه الأنشطة خلال الفترة المحددة لذلك في النظام المعلوماتي؛
- لتنبيه بشأن استخدام المواءمة المنهجية لمقدار النشاط على مدى اثني عشر شهرًا من السنة.
- تدقيق واعتماد التخطيط من قبل المديرية العامة للميزانية.

يجب على كل قطاع تحليل تخطيط أنشطته بدقة تماشيا مع خطة إبرام الصفقات، ويعد وضع الخطط الحقيقية ذات المصداقية شرطا أساسيا في سبيل تحسين دائرة الإنفاق العمومي من جهة، والحد من متأخرات التسديد، ووضع تسيير فعال للسيولة يمكن من احترام التزامات الدولة من جهة أخرى.

تسيير الصفقات والالتزامات متعددة السنوات

إن آلية تسيير الالتزامات متعددة السنوات الذي تم إدخال نسختها الأولى سنة 2021 في النظام المعلوماتي ستمكن من تحسين شمولية البيانات ومن التناسق القبلي ما بين إجراءات التسديد والالتزامات.

وسيقوم الرشاد بإنتاج تنبيهات آلية موجهة للمستخدمين المعنيين عند انتهاء الفترة المحددة للصفقة.

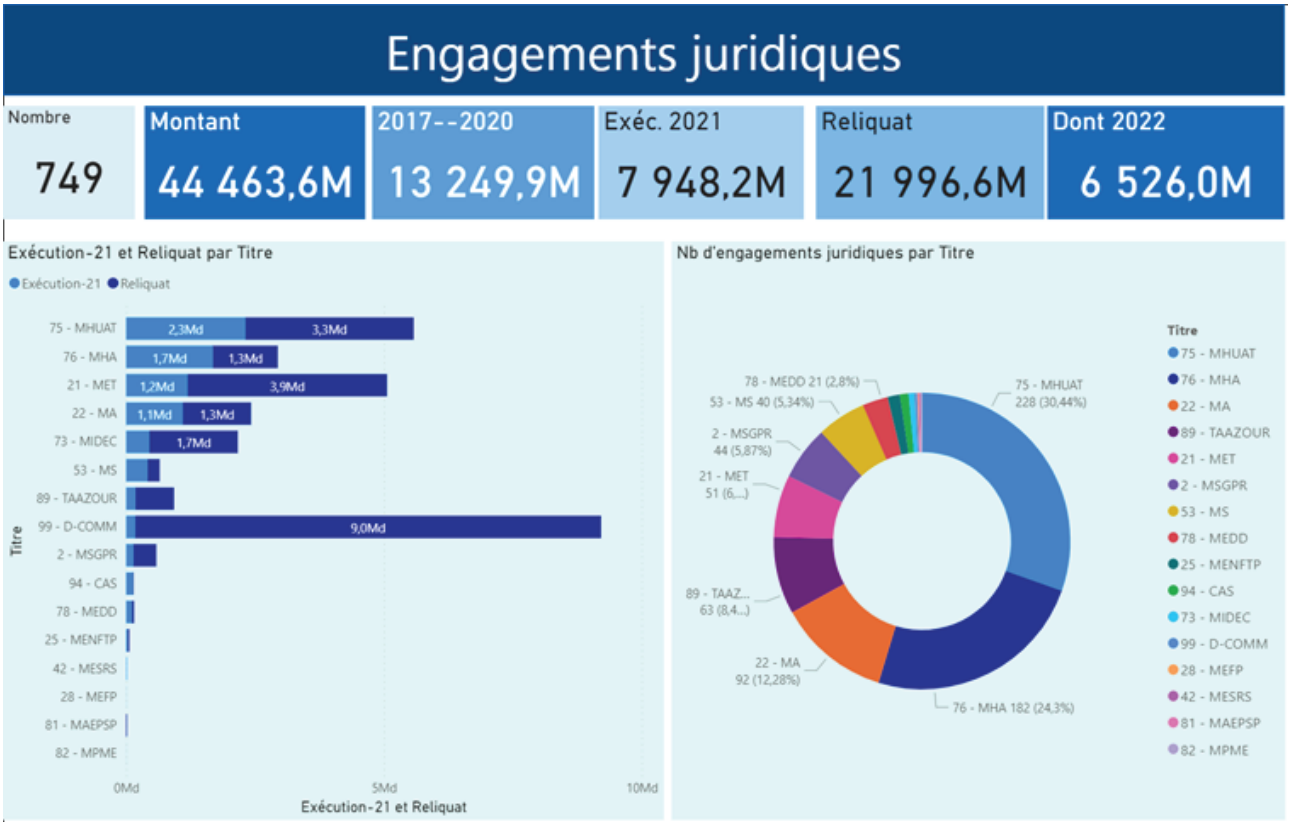

و يجدر التذكير هنا بان تسديد المتأخرات سيتم من خلال معالجة خاصة تستحدث لها آلية معلوماتية ضمن نظام تنفيذ الميزانية "رشاد" على أن يتم لاحقا تحديد من ستوكل إليهم هذه العملية ومن خلال موافقة استثنائية. وسيقدم النظام معلومات وافية حول قدرة الاعتمادات المخصصة للنشاط المعني على تحمل هذه النفقات (المتأخرات).

إن أي التزام قانوني » صفقة أو عقد « يجب أن يكون مسجلا بصفة مفصلة في النظام من خلال حجز للاعتماد الذي يغطي هذا الالتزام. وسيمكن ذلك من السيطرة على التزامات الدولة للرفع من استدامة الميزانية ومن ثم وفاء الدولة بالتزاماتها إضافة إلى تحديد جزء الأرصدة المستخدمة في السنة المالية الجارية ولتسديد المتأخرات.

انتظام وتيرة تنفيذ الميزانية

للحد من التسارع الذي لايزال ملاحظًا في نهاية كل سنة تم اتخاذ تدابير مهمة لمواجهة هذه الظاهرة، منها فتح الاعتمادات تلقائيا عبر النظام المعلوماتي ومنح صلاحية فتح الاعتمادات في ميزانية الاستثمار سنة 2021. كما تم نقل صلاحيات نقل الاعتمادات إلى الآمرين بالصرف لتدعيم اللامركزية وتحسين تنفيذ الميزانية.

إن لا مركزة وكالة الدفع العامة للخزينة وإنشاء القطاعات المحاسبية الوزارية واعتماد حساب الخزانة الموحد مع حساب تشغيل لدى البنك المركزي مخصص لكل مسدد قطاعي تمثل هي الأخرى إصلاحات إضافية تساهم في تسهيل دائرة الانفاق. إلا أنه بعد 6

أشهر لم يصل التنفيذ إلى المستويات المرجوة، وهكذا تم تقديم سلسلة إضافية من الإجراءات من بينها نقل صلاحيات فتح الاعتمادات وإجراء التحويلات على مستوى ميزانية الاستثمار التي كانت تسجل معدلات تنفيذ بطيئة وضعيفة نسبيًا. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تحسين وتيرة التنفيذ بصفة ملحوظة خاصة في نهاية العام.

إن إدخال وظيفة التخطيط على نظام "رشاد" والأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المتعددة السنوات ستعمل على تحسين وتيرة تنفيذ النفقات مستقبلا.

لكن لاتزال هذه الإجراءات الجديدة بحاجة إلى التعزيز كما أنها تتطلب مشاركة دائمة من قبل الآمرين بالصرف، خصوصا فيما يتعلق بشمولية التخطيط ودقته والتقيد بالمعايرة المرجعية للأنشطة.

وسيمكن الحرص على جودة عمليات التخطيط السنوية من الإعداد الجيد لوثيقة إطار النفقات المتوسط المدى القطاعي كما أنه يزيد من التحسين والاتساق ما بين التزامات الدولة ومواردها المعبأة ، كما سيمكن من ربط فتح الاعتمادات بخطة سيولة الخزينة مما سيكون له تأثير إجابي على تنفيذ الإنفاق العام.

آليات الإثبات والتحقق من وجود النفقات

يشتمل النظام المعلوماتي حاليا على جميع المتطلبات والمستندات الداعمة من أجل ضمان فعلية نفقات(توثيق العمل، والصور، والمخرجات، وما إلى ذلك).

يكلف المراقبون الماليون والمسددون بالمساعدة في عمليات التحقق في الموقع من إنجازات المشاريع والتأكد من ذلك على أرض الميدان.

يحتوي نظام المعلومات رشاد على وظيفة ابراز مستوى التقدم في كل نشاط على مستوى كل ولاية. ويجب إثراء استغلال هذه الوظيفة بتعليق سردي إذا لزم الأمر يوضح مدى التقدم في تنفيذ نشاط معين.

التوزيع الجغرافي للنفقات

من أجل تحسين نوعية المعلومات حول ميزانية الدولة تم خلال السنة المنصرمة ادخال بعض الاجراءات الهادفة إلى الاخذ بالحسبان البعد الجغرافي النفقات على مستوى النظام المعلوماتي. ولقد تم الانتهاء ،على مستوى مصالح وزارة المالية من الاعمال التي تمكن من ضمان وجود توزيع جغرافي للرواتب عن طريق رمز مخصص للمصالح المعنية وآخر ممركز على مستوى جميع موظفي الدولة.

ومن الملاحظ أن هذا العمل لم يتم استيعابه كما ينبغي مما حد جزئيا من تحقيق الاهداف

المرسومة في إطار تنفيذ ميزانية 2021.

ولذا تم هذا العام إلزام المراقبين الماليين والمسددين بالنظر والتدقيق في هذا الجانب من العملية.

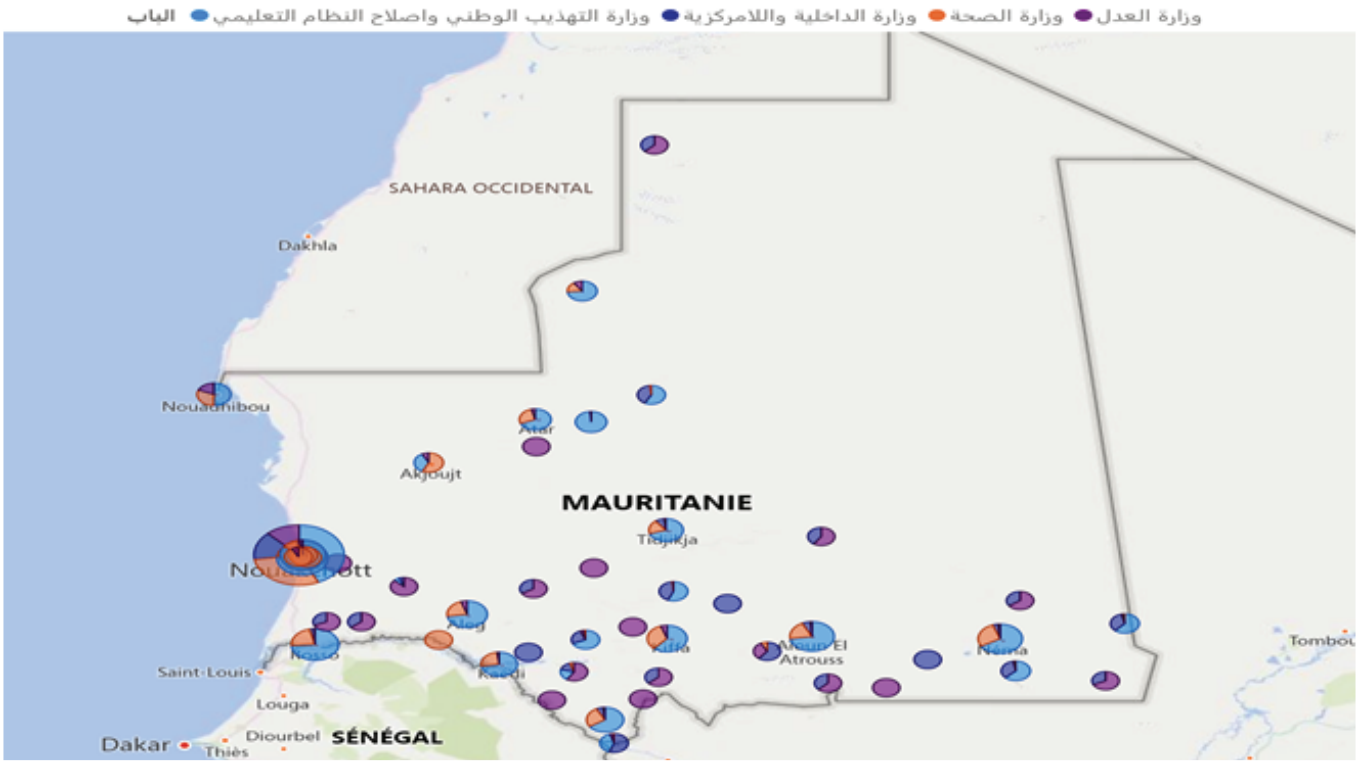

صناديق السلف و وضع تحت تصرف

مكنت لا مركزة الدفع التي تم انجازها في السنة الماضية من تكليف المسددين بتسيير كافة صناديق السلف على مستوى القطاعات الوزارية، حيث تم التحكم في تسيير السلف الشيء الذي لم يكن ممكنا في مراحل سابقة، وقد مكنت هذه التجربة من ملاحظة الأمور التالية:

- تسديد مبالغ معتبرة مباشرة دون تحويلها على حساب مصرفي؛
- غياب تحرير السند الذي على أساسه تم انتقاء مقدم الخدمة؛
- معدل تسوية مرتفع يصل إلى 84% مما يؤكد نجاعة الإجراءات المتخذة، رغم أن النسبة المفترضة يجب أن تصل إلى 100 %، على أن يتم إرجاع المبالغ التي لم تتم تسويتها، ونشير هنا على ضرورة تحسين نمط تسيير هذه السلف والتأكد من وجود جميع الوثائق التبريرية للنفقة.

الباب	الحد الأقصى	الصناديق المغذاة	المبلغ الذي تمت تسويته	النسبة
14-MJ	130 014 250	45 185 650	45 185 650	100.00%
22-MA	24 902 786	24 902 786	24 902 786	100.00%
25-MENFTP	2 760 000	2 760 000	2 760 000	100.00%
28-MEFP	7 300 000	5 770 700	5 770 700	100.00%
42-MESRS	1 000 000	1 000 000	1 000 000	100.00%
75-MHUAT	55 038 640	48 491 519	48 491 519	100.00%
76-MHA	24 000 000	24 000 000	24 000 000	100.00%

تقريب وكالات الدفع من امري الصرف

يعد إنشاء القطاعات المحاسبية الوزارية من الإصلاحات الرئيسية التي تم تنفيذها في عام 2021، والتي ستساهم في تبسيط دائرة تنفيذ الميزانية، من خلال قرب جميع الجهات الفاعلة في السلسلة ووضع أقطاب مالية بجوار القطاعات الوزارية، مما يعزز اللامركزية ويسرع من وتيرة الانفاق وفعاليته.

يتكون كل قطب من المراقب المالي، والمسدد، ورؤساء مصالح ملحقة بالمسدد المسؤول عن الموافقة على النفقات ودفعها، وهكذا فقد تم تكليف المسددين هذه السنة بالوظائف الجديدة التالية:

- لا مركزة الرواتب؛
- الرقابة على السلف والصفقات؛
- إنفاق المؤسسات العمومية.

وهكذا تتضح أهمية التنظيم الفعال لهذه الأقطاب وتوفير الحد الأدنى لظروف العمل المطلوبة لأداء وظائفهم بالشكل المطلوب، لذلك يجب على الإدارات اتخاذ التدابير اللازمة لضمان نجاح الإصلاحات التي تم إجراؤها. كما يُطلب من المسددين ضمان التنظيم الإداري ومتابعة مصالحهم واستيعاب المهام الموكلة إليهم.

مرجعية قائمة أسعار السلع والخدمات

يتضمن تنفيذ ميزانية 2022 إدخال مرجعية قائمة أسعار للسلع والخدمات تمكن من تحديد طبيعة السلع والخدمات المقتناة وفقًا لمرجعية مدمجة في النظام المعلوماتي تشتمل على تدوين مساعد لهذا الغرض.

سيؤدي تنفيذ هذا المرجعية إلى تمهيد الطريق لوضع محاسبة المواد حيز التنفيذ الشيء الذي سيسمح لا حقا بالمراقبة والتقييم الدقيقين لتكلفة السياسات العمومية.

إن تصنيف المصاريف والسلع المستهلكة يمكن من إنشاء معيار جديد لقائمة الأسعار والمنتجات المستهلكة مما سيساعد في النهاية على الحد من الإفراط في الفواتير.

يكلف المراقبون الماليون والمسددون بالتحقق من مطابقة طبيعة النفقات وفئات البنود الذي قامت هيئات الإنفاق بتسجيله في النظام.

الاوراق التبريرية وتحضير حساب التسيير

تتبع حساب التسيير عمليات الميزانية من حيث النفقات والإيرادات، في ضوء المستندات الداعمة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من حساب التسيير الذي يخضع لتدقيق محكمة الحسابات التي تقوم جودة التسيير، لتحديد المسؤوليات الشخصية والمالية للمسيرين.

يهدف التسيير الإلكتروني للوثائق المدمجة في نظام رشاد إلى تسهيل تحضير حساب إداري شامل صادر مباشرة من هذا النظام ينقل إلى محكمة الحسابات بطريقة أكثر ملاءمة وقابلة للاستخدام.

ومع ذلك ، يظهر استخدام التسيير الإلكتروني للوثائق أوجه قصور كبيرة في عام 2021. فعلى سبيل المثال: الملفات المقدمة غير مكتملة بشكل عام ، مسح المستندات الداعمة جزئيًا، عدم إدخال رقم تعريف الضريبي، العروض التنافسية غير مرفقة ، غياب محاضر الاستلام موقعة من قبل الأشخاص المخولين. علاوة على ذلك تكون وثيقة الانفاق المصدرة والمصاحبة غير مطابقة للمعلومات الممسوحة ضوئيًا.

وبالتالي ، فإن النسخة الجديدة من النظام المعلوماتي تهدف إلى تنفيذ إزالة الطابع المادي وإدخال المعلومات المطلوبة فيه. يكلف المسددون والمراقبون الماليون بالتحقق من اكتمال ملفات النفقات وادخال جميع المستندات الداعمة لها في النظام.

ولتسهيل هذا المطلب الجديد، يشتمل نظام "رشاد" على مدونة الاوراق التبريرية للنفقات ، من أجل مساعدة المصالح المعنية في معالجة الملفات عبر ضبط وتنقيح هذه الاوراق وذلك حسب نوعيتها وطبيعتها.

إن تسيير الوثائق التبريرية للصفقة داخل نظام الرشاد سيمكن سنة 2022 من استخراج حسابات تسيير انطلاقا منه مما يتطلب مسحا ضوئيا لكافة الوثائق التبريرية ودمجها بصفة فعلية فيه من أجل ضمان تناسق حسابات التسيير القطاعية.

إن لامادية الوثائق والتوقيع الالكتروني والتصديقات على النظام من طرف مختلف المتدخلين ستمكن من تبسيط سلسلة التصديق وتحسين درجة فعاليتها ،حتى نقضي على الممارسة المتمثلة في سحب الوثائق من اجل توقيعها وإعادة دمجها في النظام.

سيوفر النظام إمكانية مزدوجة للتحقق والتثبت بالنسبة للحسابات التي لها تصديق ذو طابع خاص وذلك عن طريق رمز سري يتم إيصاله عن طريق البريد الالكتروني للمستخدم تأمينا لسلاسل التصديق ودعما لمنطق اللامادية الذي يجري العمل عليه، وسيمكن هذا الإجراء من تأمين أفضل للنظام ولأدوار ومسؤوليات كل الفاعلين.

إن هذا التثبت المزدوج سيفقد معناه تماما إذا ما تواصلت الممارسات القاضية بتبادل الرموز السرية،

إلى جانب بعد الرقابة الداخلية والتحقق من ملفات الإنفاق وفقًا للوائح المعمول بها ، يقدم هذا الإجراء بعدًا ثانيًا أكثر أهمية كما أنه يسمح برقابة أكثر جودة لمجمل الصفقات والتزامات المتعلقة بالتسيير من خلال التسيير الإلكتروني للوثائق، كما أن اكتمال هذه المعلومات وترابط الأنظمة يسمح أيضًا بالمقارنة المرجعية لبيانات نظام الإنفاق مع البيانات الضريبية، ويوفر رؤية أكثر شفافية لفواتير مختلف المستفيدين من العقود العامة مع الدولة.

إن تنفيذ ميزانية 2022 سيمكن من إدخال رقابة إضافية من أجل تصنيف أفضل للفئات المستفيدة خاصة منع ربط أي مستفيد بصفقة معينة وإلزامية تسجيل رقم هوية ضريبية بصلاحية نافذة، يكلف المراقبون الماليون والمسددون بالتأكد من صلاحية رقم الهوية الضريبية للمستفيدين المسجلين بالنظام وملاءمة استخدام فئات المستفيدين (المكلفين الضريبيين) مع طبيعة النفقة.

تحضير ميزانية 2023

تكتسي وثيقة برمجة الميزانية المتوسطة المدى للفترة 2023-2025 ، وفقًا لأحكام القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية رقم 039-2018 المؤرخ في 09 أكتوبر 2018 والمراسيم الخاصة به، أهمية خاصة باعتبارها إحدى المراحل الأساسية في الانتقال إلى ميزانيات البرامج في عام 2023، ويجب الانتباه إلى ضرورة إعداد هذه الوثيقة في الآجال المحددة.

يتضمن إعداد هذا الإطار الخطوات التالية:

* تحديد التوجهات الاستراتيجية المتوسطة المدى بناء على تشخيص معمق لواقع القطاع في الوقت الحاضر.
* تقسيم المهام الموكلة للقطاع إلى برامج ميزانوية تترجم حصريًا السياسة العامة للقطاع ، بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لتسريع النمو والازدهار المشترك (SCAPP) وبرنامج فخامة رئيس الجمهورية " تعهداتي ".
* ولتسهيل عمل المصالح المختصة بقطاعنا، يرجى تسهيل الولوج الى المعلومات القطاعية لكي تتمكن تلك المصالح من الحصول عليها.

ويعتبر هذا التعميم لبنة إضافية لاستكمال تطبيق المرسوم 2019-196/و.أ/و.م/و.ش.إ.ت.ق.ا الذي يحدد شروط وإجراءات برمجة الميزانية ، بما في ذلك:

* إعداد إطار الاقتصاد الكلي متوسط المدى يغطي 3 سنوات على الأقل قبل 31 مارس ؛
* عداد وثيقة برمجة الميزانية المتوسطة الأجل (DPBMT) وتحديثها بما يتماشى مع إطار الاقتصاد الكلي قبل 15 يونيو ، لاعتمادها في موعد أقصاه 30 يونيو من قبل مجلس الوزراء. تحتوي هذه الوثيقة على إطار الميزانية المتوسط المدى (CBMT) ، الذي يحدد مجاميع الاقتصاد الكلي الرئيسية والتوقعات الميزانوية على مدى 3 سنوات ، بالإضافة إلى إطار الإنفاق العام المتوسط الأجل (CDMT-g) المنبثق عن (CBMT)، والذي يتضمن الاغلفة الميزانية على مدى 3 سنوات ؛
* عداد إطار الإنفاق القطاعي على المدى المتوسط في موعد أقصاه 31 يوليو من كل عام.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الإجراءات التي تم إدخالها تدريجياً منذ العام الماضي والموضحة في مختلف نقاط هذا التعميم قد أرست الأسس الضرورية لإعداد هذه الوثائق وامتثال الجدوال الزمنية. يعد التوحيد القياسي وإدخال التخطيط حسب النشاط رابطًا ضروريًا بين ميزانية العام والبرامج متعددة السنوات ، بما يتجاوز الرابط الإداري الذي هو بالتأكيد مهم ولكنه ليس كافياً.

وبالتالي وبغض النظر عن الامتثال للجدول الزمني المحدد، يجب أن يراعي تطوير أطر الإنفاق المتوسطة الأجل على مستوى الإدارة ما يلي:

* توحيد معايير الأنشطة، القديمة وتلك الجديدة، التي تشكل أساس أو جوهر إعداد وثائق الميزانية التي تم التطرق إليها أعلاه؛
* الالتزامات الحالية المتعددة السنوات وإدماجها في الإطار؛
* الإشراف على الزيادة السنوية في الموازنة بنسبة أقصاها 2% ، للعودة إلى تطور مستدام للموازنات.

وللتذكير فإن هذه الإجراءات، التي تمثل خطوة ضرورية لتنفيذ الإصلاحات التي بدأناها، تشكل أيضًا التزامات حكومية تجاه شركائها الفنيين والماليين ولها تأثير على مصداقية الدولة.

ينص البرنامج الجاري التفاوض بشأنه مع صندوق النقد الدولي على التزام الدولة باحترام شروط ومعايير الأداء التي تعتبر شرطا اساسيا للتقدم في الاصلاحات الهيكلية، بما في ذلك إحترام الآجال القانونية لمختلف مراحل إعداد الميزانية، وتحسين وتيرة تنفيذ الميزانية. خصوصا ما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي، وتحسين جودة المعلومات.

تسيير الرصيد الضريبي

إن الرصيد الضريبي الذي تستفيد منه الصفقات العمومية بما فيها تلك المنجزة على تمويل خارجي والتي تنتج عنها مصاريف جبائية للدولة سيتم تسييرها من الآن فصاعدا على نظام رشاد من طرف اللجنة الجبائية على مستوى وزارة المالية.

و سيساهم هذا الإجراء الجديد -إضافة إلى التحكم في الرصيد الضريبي- في تعزيز شمولية الصفقات العمومية خاصة تلك الممولة على موارد خارجية والتي لا زالت لحد الآن خارج أنظمة تسيير المالية العمومية.

و ستمكن هذه المعطيات من جودة ودقة تحليلات النفقات العمومية كما ستمكن من جهة أخرى من تكوين نظرة أكثر شمولية عن حصة كل مقاول من الصفقات عن طريق رقم الهوية الضريبية.

وهكذا فكل العمليات المتعلقة بالصفقة يجب إدخالها في النظام (المستفيدون، المبالغ، الهيئات المعنية، التسجيل، التمويل، الرصيد الضريبي المحصول عليه...إلخ) .

تسيير الضمانات

يشترط في صرف النفقات المرتبطة بتسيير الضمانات -خاصة فيما يتعلق بمقدّم البدء في الأعمال و ادخال البيانات التالية:

- صورة بالمسح الضوئي لوثيقة الضمان؛

- تاريخ إصدار الضمان؛
- تاريخ انتهاء الصلاحية؛
- مبلغ الضمان الذي تغطيه المؤسسة المالية؛
- المصرف صاحب الإصدار؛
- ورقة تتضمن توصيفا لكل الترتيبات تتعلق بوثيقة الضمان.

وعلى المسدد حفظ وثيقة الضمان وإرسال نسخة منها الى البنك المركزي الموريتاني، وتقديمها للمخالصة عند الاقتضاء، وتلغى جميع طلبات التسديد التي لا تستوفي الشروط الآنفة الذكر.

متابعة تنفيذ الميزانية عن طريق power bi

لقد وضعت وزارة المالية تحت تصرف القطاعات الوزارية عدة أدوات لمراقبة تنفيذ ميزانياتها على مدار العام نذكر منها:

- لوحة تحكم مدمجة في الإصدار الجديد من رشاد؛
- إمكانية الوصول إلى تقارير Power-BI عبر الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية مع حسابات وصول آمنة على المنصة الرائدة الأعمال الذكية؛

تتيح هذه الأدوات إمكانية الحصول آنيا على:

- وضع الميزانية داخل الدائرة حسب الهيكل الإداري (باب، باب فرعي ، نشاط) وحسب الطبيعة الاقتصادية؛
- المصروفات حسب المورد والميزانية والطبيعة الاقتصادية؛
- الوصول إلى تفاصيل كل حساب من خلال التفويض مع عرض تقديمي غني لجميع المعلومات بما في ذلك وثائق (التسيير الالكتروني للوثائق) والجدول الزمني لدائرة التحقق من صحة التفويض؛

هذه البيانات متاحة من خلال الأجهزة اللوحية الموزعة على جميع المتدخلين المعنيين؛ ولذا فعلى الجهات المسؤولة على مستوى القطاعات الوزارية إرسال ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول أدوات التحليل هذه إلى مصالح وزارة المالية المختصة للاستجابة بشكل أفضل لطلباتهم المحددة المحتملة والسماح بمراقبة تحليلية أفضل لتنفيذ ميزانياتهم.

عصرنة الأنظمة المعلوماتية وضمان التنسيق بينها

سيستمر خلال سنة 2022 العمل الهادف إلى ضمان التنسيق المحكم لمجمل أنظمة المعلومات التي تتكفل بتسيير المالية العمومية. وهنا تجدر الاشارة إلى أن التشغيل البيني الذي تم إنجازه سنة 2021 مكن مما يلي:

- أتمتة تدفق المعلومات بين نظام المعلومات الضريبية (جباية) من ناحية ورشاد، وبالتالي فإن كل تحديث لملف الشركات أو الموردين يتم إرساله تلقائيًا إلى رشاد في أقل من ساعة لتصل المعلومات اللازمة للتدقيق المتقاطع تلقائيًا.
- تبسيط تدفق وثائق الانفاق في رشاد من خلال أتمتة مركزية المحاسبة للقضاء على التأخير في سلسلة الدفع. تقوم منظومة "رشاد" بإرسال بيانات التسوية مباشرة إلى واجهة التبادل بين وزارة المالية والبنك المركزي الموريتاني
- تجميع بيانات المراقبة والإدارة في نفس المستودع (مركز المعلومات) عن طريق أتمتة استعادة البيانات من أنظمة المعلومات التابعة للمديرية العامة للجمارك والمديرية العامة للعقارات وأملاك الدولة.

تسيير كتلة الرواتب

في إطار الجهود المبذولة من طرف وزارة المالية والرامية إلي ضبط ورقابة تسيير كتلة الرواتب، خصوصا علي المستوى اللامركزي (الولايات والمقاطعات) تعكف الوزارة حاليا علي تمكين الآمرين بالصرف الثانويين من ولاة وحكام من الولوج إلي نظام المعلوماتية المخصص لتسيير الرواتب المعروف (بالراتب)، من خلال هواتفهم النقالة للاطلاع عن كثب علي وضعية جميع موظفي ووكلاء الدولة التابعين لمختلف الدوائر والمؤسسات التي تدخل في حيزهم الجغرافي.

من خلال هذا التطبيق سيتمكن كل والي وحاكم من اتخاذ الإجراءات الآنية التالية:

1. الاطلاع على لوائح كل الموظفين والوكلاء حسب المناطق التابعة له؛
2. تعليق ورفع التعليق عن الموظفين والوكلاء في حالة الوفاة أو الاختفاء عن العمل؛
3. الخصم الجزئي على الرواتب في حالة الدوام الغير مكتمل؛

4. تحويل الموظفين والوكلاء داخل الولاية؛
5. متابعة تنفيذ القرارات الآنفة الذكر بصورة آنية ومعرفة المستوي الذي وصلت إليه.

فبمجرد تنفيذ الوالي أو الحاكم لأي من الإجراءات المخولة له ستظهر مباشرة للوزارة المعنية، التي بإجازتها للإجراء ستتمكن إدارة الرواتب والمعاشات بوزارة المالية من تنفيذ القرار.
إن هذا الإجراء من شأنه أن يمكن الولاة والحكام من تسريع وتيرة تنفيذ القرارات الإدارية المتعلقة بتسيير المصادر البشرية، وكذلك ضبط كتلة الرواتب وتحقيق اقتصاد في النفقات العمومية على المدى القصير بعد تطبيقه. وسيمثل، إضافة إلى كل هذا، عاملا مساعدا على آلية التسيير المستقبلي لكتلة الرواتب في إطار البرامج الوزارية المنصوص عليها في القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية الجديد، حيث سيكون كل قطاع وزاري مسؤولا عن تسيير وتنفيذ نفقات العمال التابعين له بغلافيهما المالي والعددي.

إضافة اللغة العربية لنظام رشاد

سيتم هذا العام إدخال اللغة العربية في نظام تنفيذ النفقات العمومية وذلك بصفة تدريجية بحيث يتم تعريب بعض الواجهات كمرحلة أولى حال وضع الميزانية قيد التنفيذ، وذلك بشكل تدريجي. وسيسمح هذا التعريب بتشغيل أفضل وأشمل لمختلف وظائف النظام من قبل مستخدميه.
يكلف كل من المدير العام للميزانية والمدير العام للخزينة والمحاسبة العمومية والمراقبون الماليون والمسددون كل فيما يعنيه بالسهر على تطبيق محتوى هذا التعميم، ستنظم ملتقيات تكوينية لصالح مدراء البرمجة والمدراء الإداريون والماليون حول مستجدات هذا التعميم وذلك ابتداء من 21 مارس 2022.

محمد الأمين ولد الذهبي

الوزير
Le Ministre

التوزيع:
- وأ
- وأع/رج
- مع إع ت إ
- مع م
- مع خ مع
- مع ض
- مع ج
- مع ع أ د